

تقرير بشأن مشاركة وفد مجلس الشورى
في أعمال منتدى البرلمانين العرب
للسكان والتنمية، وورشة التدريب الثانية
حول "الهجرة الدولية والتحركات السكانية
في المنطقة العربية"، والمنعقدين
بالقاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية،
خلال الفترة ٢٠ - ٢١ ديسمبر ٢٠١٦م

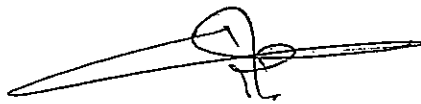
التاريخ: (الأحد) 29 يناير 2017م

صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح الموقر
رئيس مجلس الشورى

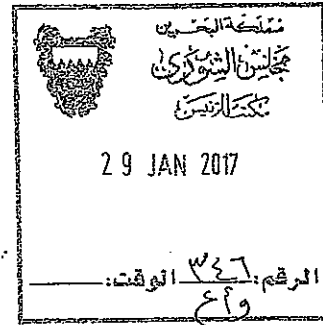
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي أن أعرب لمعالكم عن أطيب التحيات، وبالغ الأمنيات
والتقدير لما حظينا به من دعم ومتابعة خلال مشاركتنا في أعمال منتدى
البرلمانيين العرب للسكان والتنمية وورشنة التدريب الثانية حول " الهجرة
الدولية والتحديات السكانية في المنطقة العربية"، والذي عقد في القاهرة
بجمهورية مصر العربية الشقيقة خلال الفترة من 20 إلى 21 ديسمبر
2016م، حيث يسعدني في هذا الصدد أن أرفق لمعالكم التقرير الخاص
بمشاركتنا في أعمال المنتدى .

وتفضلوا معاليكم بقبول وافر التحيات،



جمعة محمد الكعبي
عضو لجنة المرافق العامة والبيئة





مجلس الشورى



THE AMERICAN
UNIVERSITY IN CAIRO
Social Research Center



تقرير وفد مجلس الشورى المشارك في

منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية ورشة التدريب الثانية حول

"الهجرة الدولية والتحركات السكانية في المنطقة العربية"

التقرير والتوصيات



فندق الريتز كارلتون - القاهرة/ جمهورية مصر العربية

(20-21 ديسمبر 2016م)

المحتويات

3	❖ المقدمة
4	❖ الأهداف
4	❖ الحضور
	❖ برنامج عمل الورشة
6	- اليوم الأول لأعمال الورشة
14	- اليوم الثاني لأعمال الورشة
21	❖ التوصيات
	المرفقات

المقدمة:

تأسيساً على ما ورد ببيان عمان الصادر عن إجتماع الجمعية العمومية الأولي لمنتدى البرلمانين العرب للسكان والتنمية، وإيماناً بأهمية الدور الذي يلعبه البرلمانين في النهوض بقضايا السكان والتنمية وتحسين ظروف معيشة السكان وممارستهم لحقوقهم خاصة في هذه الفترة الدقيقة التي تمر بها المنطقة العربية والتي تواجه فيها العديد من الاخطار والتحديات .

وتنفيذاً لخطة العمل التي أقرتها الجمعية العمومية في إجتماعها الأول بعقد دورات وورش تدريبية تهدف إلى تعزيز العمل الإيجابي للبرلمانين العرب في مجال السكان والتنمية من خلال تنمية الاساس المعرفي وتعزيز القدرات الفنية لهم والمحافظة على بناء شبكات تواصل فعالة وتكوين شراكات جديدة؛ وإعمالاً لتوصيات مؤتمر البرلمانات العربية: "منظور السكان وأهداف التنمية المستدامة 2030" نظمت إدارة الدراسات والبحوث السكانية- القطاع الاجتماعي/ جامعة الدول العربية، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، والأمانة العامة لمنتدى البرلمانين العرب للسكان والتنمية، ومركز البحوث الإجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، وبدعم من الصندوق الانمائي الياباني ورشة التدريب الثانية حول "الهجرة الدولية والتحركات السكانية في المنطقة العربية " في الفترة من 20 إلى 21 ديسمبر 2016 بفندق الريتز كارلتون، بالقاهرة/ جمهورية مصر العربية.

الوفد المشارك :

سعادة السيد جمعة محمد الكعبي

عضو لجنة المرافق العامة والبيئة بمجلس الشورى

المرافق الإداري / الإعلامي

السيد محمد أحمد كركي

أخصائي شؤون رئاسة أول بمكتب معالي رئيس المجلس .

❖ ثانياً: أهداف الورشة :

تهدف الورشة إلى تزويد البرلمانين بالمعارف واطلاعهم على المواثيق الدولية ذات العلاقة بقضايا الهجرة الدولية وارتباطها بالتنمية المستدامة، وتركز الورشة في هذا الصدد على:

1. موقع الهجرة الدولية بين أهداف التنمية المستدامة .
2. واقع الهجرة الدولية في المنطقة العربية أخذاً في الاعتبار الاختلافات بين الأقاليم.
3. واقع الهجرة القسرية واللجوء في المنطقة العربية.
4. أهم القضايا الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالهجرة الدولية في المنطقة العربية.
5. المعاهدات والاتفاقيات الدولية والاقليمية الخاصة بالهجرة الدولية ودور البرلمانين.
6. الدروس المستفادة من خبرات بعض الدول العربية في مجال الهجرة الدولية.

❖ ثالثاً: الحضور :

شارك في أعمال الاجتماع

برلمانيون يمثلون المجالس التشريعية البرلمانية العربية في كل من الأردن، الجزائر، سلطنة عمان، مصر مملكة البحرين، فلسطين، العراق

صندوق الامم المتحدة للسكان/ المكتب الإقليمي للدول العربية؛

جامعة الدول العربية ممثلة بإدارة الدراسات والبحوث السكانية وإدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة.

مركز البحوث الاجتماعية/ الجامعة الامريكية في القاهرة.

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

منظمة الهجرة الدولية

خبراء

❖ رابعاً: برنامج عمل الورشة :

إضافة إلى جلستي الافتتاح والاختتام، تواصلت أعمال الورشة في 5 جلسات (مرفق جدول الأعمال)

➤ اليوم الأول – الثلاثاء 20 ديسمبر 2016م

أولاً: الجلسة الافتتاحية:

استهلت الورشة اعمالها بقيام السيدة/ شعاع الدسوقي، مستشار ادارة الدراسات والبحوث السكانية بالترحيب بالسادة الحضور، وتحدثت بايجاز حول التحديات التي تواجه المنطقة العربية فيما يختص بقضايا الهجرة واللجوء، فالمنطقة العربية تعاني من تدفقات كبيرة للاجئين والنازحين فهي المصدر وكذلك المستضيف الأول للاجئين، حيث يوجد فيها 53.5% من مجموع اللاجئين في العالم. كما اشارت أن النزوح والهجرة القسرية والاحتلال والارهاب من العوامل المثبطة للاستثمار في العائد الديموغرافي حيث يمثل الشباب نسبة كبيرة من اللاجئين والنازحين. وأكدت ان اندلاع النزاعات في المنطقة العربية انعكس على التنمية حيث اصبحت أكثر تركيزاً على زيادة القدرات في مجال المساعدات الانسانية وادارة الازمات، ومن ثم تحويل الموارد المخصصة للتنمية للاستجابة للاحتياجات الانسانية الطارئة.

ثم عقبها كلمة موجزة للدكتورة/ هالة ابو علي، رئيس منتدى البرلمانين العرب للسكان والتنمية، والتي اشارت بايجاز الى ورشة التدريب الأولى حول "الصحة الانجابية في الوطن العربي" والتي تقع ضمن قضايا السكان والتنمية، وإلى القضايا التي ستتناولها ورشة التدريب الثالثة المزمع عقدها خلال عام 2017 وستتناول تمكين المرأة والشباب. وفي الختام أكدت على الهدف الاساسي من العمل المشترك لتحقيق التنمية التي لا تترك خلفها احد.

وتلتها كلمة الدكتور/ عصام طه، صندوق الامم المتحدة للسكان- المكتب الاقليمي للدول العربية، والذي اوضح فيها ان هذه الورشة التدريبية تعقد في اطار مشروع دعم منتدى البرلمانين العرب للسكان والتنمية بالتعاون مع إدارة الدراسات والبحوث السكانية/ جامعة الدول العربية (الدراسات والبحوث السكانية حالياً) ومركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الامريكية والامانة العامة لمنتدى البرلمانين العرب، وبدعم مقدم من قبل الصندوق الانمائي الياباني. وفي ختام كلمته تمنى للحضور ورشة مثمرة في نقاشاتها ومخرجاتها.

واختتمت الجلسة الافتتاحية بكلمة للدكتورة/ هدي رشاد؛ مدير مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الامريكية بالقاهرة، والتي رحبت فيها بالحضور وتوجهت بشكر خاص الي سعادة العين/ مروان الحمود، أمين عام منتدى البرلمانين العرب. وأوضحت أن الهدف من الورشات التدريبية هو تبادل الخبرات

والنقاش المبني على التعرف على طبيعة التحديات وكيفية اسهام البرلمانات في حل هذه القضايا. وأن اختيار مواضيع الورشات فلقد وضع بناء على ما اتفق عليه الاجتماع الخامس عشر لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان سنة 2014. وفي الختام أكدت أن دور مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية في الورشة الحالية هو توفير الدراسات والادبيات العالمية فيما يخص سياسات وتشريعات الهجرة الدولية.

ثانياً: الجلسة الأولى:

تضمنت الجلسة الأولى عرض حول " اتجاهات وانماط الهجرة في المنطقة العربية" قدمته منظمة الهجرة الدولية، وكلمة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ثم تلتهم جلسة عصف ذهني ونقاش. قدمت السيدة/ كارولين بوب، مسؤول السياسات والاتصال الاقليمي، عرض حول " اتجاهات وانماط الهجرة في المنطقة العربية" بالاستناد الى ما ورد من معلومات وبيانات في تقرير الهجرة الدولية 2015 والصادر عن منظمة الهجرة الدولية والاسكوا بالاضافة الى 13 منظمة دولية ذات الصلة. قدمت من خلاله بعض الحقائق حول المنطقة: فالمنطقة العربية اكبر مصدر للاجئين والنازحين بالعالم، فحصيلة المهاجرين في المنطقة قد زادت اكثر من الضعف منذ عام 1990 وبما يفوق الزيادة العالمية؛ حيث بلغت حصيلة المهاجرين الدوليين في المنطقة 37.5 مليون مهاجر عام 2015، فغالبيتهم يأتون من آسيا وتتصدر الهند قائمة بلدان المنشأ وتتصدر دول الخليج والاردن ولبنان قائمة بلدان المقصد. كما أن 53% من المهاجرين الدوليين الذين منشأهم منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا يقعون في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا. ثم نوهت ان الارقام بالتقرير لا تعكس تماما عدد اللاجئين السوريين منذ عام 2011، ثم تناولت بالتفصيل اتجاهات المناطق الفرعية وانماطها. وتطرقت الى قضية التحويلات النقدية حيث تعتبر الهند اعلى بلد يتلقي تحويلات نقدية بواقع اكثر من 30 مليار دولار عام 2012، تلتها مصر بواقع 18 مليار دولار. ووضحت ان هناك 3 انماط رئيسية للهجرة في المنطقة العربية: (1) الهجرة القسرية وغالباً تكون بأعداد كبيرة ومفاجئة، فهناك 5.2 مليون لاجئ فلسطيني، 4.8 مليون لاجئ سوري؛ وهناك 6.6 مليون نازح سوري، واكثر من 3 مليون نازح بالعراق والسودان، و 2.5 مليون نازح يمني؛ (2) الهجرة المختلطة، ففي بعض الاحيان يصعب التفرقة بين الهجرة القسرية والطوعية، ولكن بشكل عام تقف خلفها مجموعة من الدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلطة، وهي سمة مميزة لشمال افريقيا والقرن الافريقي، كما تتميز بارتفاع معدل التهريب والاتجار بالبشر؛ (3) هجرة العمالة، وتظل هجرة العمالة من المشرق الى اوربا هي النمط الابرز، وتمثل دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا اهم المقاصد، وتعد مصر بلد المنشأ العربي الرئيسي لهجرة العمالة (العمالة الوافدة) الى دول مجلس التعاون

واكبر متلقي تحويلات مالية على مستوى العالم. واختتمت العرض بالتأكيد على ان المنطقة العربية تستضيف اعداد كبيرة من اللاجئين والمهاجرين منهم الكثير غير مسجلين.

والقى السيد/ قي دار ايوب، مسؤول التنسيق الاقليمي لدى جامعة الدول العربية- المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين، كلمة بالانابة عن المدير الاقليمي السيد كريم الاتاسي و اشار فيها الى حساسية الظرف الذي تمر به المنطقة العربية حيث يستأثر الوطن العربي وحده ب 53.2% من لاجئي العالم و67% من النازحين داخلياً، ثم استعرض جهود المفوضية على صعيد الازمة السورية التي تدخل في عامها السادس، حيث تمكنت المفوضية من تسجيل 4.850.000 حالة لجوء سوري، كما قامت بوضع خطة اقليمية لمواجهة ازمة اللاجئين تجمع بين الموارد الانسانية والانمائية لتنفيذ خطط الاستجابة بقيادة وطنية في الاردن والعراق ولبنان ومصر وتركيا، وطالبت هذه الخطة بتوفير 5.9 مليار دولار للاستجابة لمتطلبات الازمة غير انه لم يوظف غير 40% فقط منها مما انعكس على اوضاع اللاجئين سلباً. كما استعرض بايجاز التحديات على صعيد الحماية في المنطقة العربية كحماية الاطفال اللاجئين، حماية النساء والاطفال من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، تامين التعليم عالي الجودة للاطفال اللاجئين. و اشار الى مبدأ التضامن بين الدول العربية في تقاسم المسؤوليات حيث استضافت الكويت لمدة 3 سنين مؤتمر المانحين ودعمت العمل الانساني الاقليمي والدولي، كما قامت دول مجلس التعاون بالاستجابة للازمة الانسانية في العراق، فضلاً عن الاعانات المقدمة من الجزائر والمغرب. و اشار الى العمل مع جامعة الدول العربية وتحديث الاتفاقية العربية لتنظيم اوضاع اللاجئين بما يتناسب مع الظروف الحالية، بالاضافة إلى العمل على تسهيل انشاء شبكة اقليمية من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال النزوح القسري لتعزيز مبادئ الحماية والمساعدات للنازحين قسراً، والعمل على إعداد استراتيجية عربية لحماية الاطفال اللاجئين، واستراتيجية عربية لحماية المرأة من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، واستراتيجية لتوفير المقومات الاساسية للصحة العامة في حالات اللجوء، تنظيم اجتماعات خبراء اقليمية لمناقشة الخلول القانونية لإضفاء حق الانتماء للاطفال اللاجئين عديمي الجنسية، وايجاد صيغة متزنة لتوفير حماية للاجئين دون الاخلال بالأمن الوطني، احتياجات المرأة في وضع اللجوء والنزوح الداخلي.

مناقشة عامة

→ السيدة/ سحر القواسمي (دولة فلسطين): طالبت بتوفير معلومات وبيانات محدثة للعام 2016، وتبسيط الضوء على اشكال الهجرة المختلفة كالهجرة الدائمة والمؤقتة والنزوح القسري الناتج عن الاحتلال، وتكلفة الهجرة الدولية.

→ السيدة/ وفاء اليعقوبي (المملكة الاردنية): طالبت بتوفير معلومات اكثر تحديثاً ودقة عن اللاجئين السوريين، وتساءلت هل لا تزال ليبيا دولة مستقطبة للعمالة حتى الان خاصة في ظل الظروف التي تمر بها!!!، وأكدت أن المجتمع الدولي لم يقدم واجبه تجاه الدول المستقطبة للاجئين ودلت على ذلك بمؤتمر لندن للدول المانحة، حيث طلب من الاردن منح السوريين تصاريح عمل وتقنين اوضاعهم مقابل تسهيلات ويجاد مناطق صناعية للاردن بالاتحاد الاوروبي؛ وادت على الاخفاق الكبير للانتصار لحاجات الشعب السوري والدول المستضيفة، وكذلك الامر بالنسبة لبنان والذي يعاني من ضغط شديد على بنيته التحتية وميزانيته. وادفت أن هناك جيل سوري امي لا يستطيع القراءة والكتابة حيث يجب تأمين التعليم الاساسي قبل التركيز على جودة التعليم. وأشارت أن هناك عملية تهجير وتفريغ للوطن العربي من المسيحيين مما يمس التنوع الديني والثقافي في المشرق العربي.

→ السيدة/ سوسن المجالي (المملكة الاردنية): انتقدت الارقام الواردة في عرض منظمة الهجرة الدولية والفرق مع الارقام الحقيقية، وطرحت اشكالية الزواج المبكر وخاصة في حالة اللجوء السوري وارتفاعها لنسبة 35%، وأشارت الى عدم تسجيل هذه الزيجات وبالتالي عدم القدرة على تسجيل اولادهم، بالاضافة الى دخولهم للاردن بدون اوراق ثبوتية، وبالتالي عدم حصولهم على فرص التعليم. وأكدت أن اللاجئين تحولوا من وضع مساعدات طارئة الى وضع دائم، فاكثرت من ثلث السكان غير اردنيين، مما يمثل عبئاً على البنية التحتية وخاصة قضية الطاقة. وتساءلت الى متى سيظل الاردن متحملاً لهذا الضغط وابدت تخوفها من انعكاس هذا الوضع لعنف تجاه اللاجئين، وطالبت بالاستثمار في السلام وتنمية البلدان بدلا عن الاستثمار في اللجوء والمساعدات الانسانية.

→ السيدة/ حمود اليحيائي (سلطنة عمان): تساءل عن نسبة المهاجرين في الوطن العربي الآن وهل صحيح انها بلغت 53%!!، وتساءل عن كيفية حساب الرقم؛ وأشار إلى أن سلطنة عمان موقعة على اتفاقية مثل سيداو، فالتحدي الآن هو استيعاب اللاجئين والتعامل معهم وكيفية خلق ثقافة عامة لاستيعابهم. وتساءل حول كيفية العمل مع مؤسسات المجتمع المدني لتكون قادرة للتعامل مع قضايا الهجرة!

→ السيد/ جمعه الكعبي (مملكة البحرين): أكد أنه لا يوجد هجرة في مملكة البحرين، فالموجود هو عمالة وافدة منظمة من الجهات الحكومية، ولها مميزات وتحديات وسلبيات، وتحول ملايين الدولارات الى

بلدانهم، وتساءل حول اشكالية التحويلات النقدية!! واقترح ان تقوم حكومات دول الخليج بالوقوف مع الاردن في مواجهة ازمته الحالية.

→ السيد/ عبد المجيد طقيش (جمهورية الجزائر): اشاد بمداخلة وفد الأردن، والتي عبرت عن المعاناة التي تتحملها لإستضافة المهاجرين من كل من العراق وسوريا، وتساءل حول كيفية مساعدة وخلق تنمية في هذه الدول حيث يصبح سكانه اقلية وطالب البرلمانات العربية لتقديم كل المساعدات الممكنة للدول المستقبلية للمهاجرين لمواجهة هذه المشكلة.

→ السيد/ رعد الدهالكي (دولة العراق): أكد أن هناك أكثر من 4 مليون نازح ومهجر، وطلب مناقشة وضع الدول المستقبلية للاجئين والمهجرين، فالدول التي لديها نزوح داخلي تحتاج الى حلول وبرامج اخري. كما طالب بالقضاء على فكر ومنهج داعش، وعقد ورش لمناقشة القضايا المختلفة التي تنطوي تحت الهجرة للوصول الى حلول فاعلة.

→ السيد/ قيدير ايوب (UNHCR): استعرض مجموعة من الارقام والبيانات الخاصة باللاجئين والنازحين، فهناك 4 مليون لاجئ سوري مسجل، واكد قيام منظمته بالعمل الوثيق مع حكومة مصر والاردن والدول الاخرى المستقبلية للاجئين لاستخراج تصاريح عمل، كما تم حشد 20 مليون دولار لبناء مدارس للاجئين بمصر تحت اشراف اليونيسيف. اما بخصوص الاوراق الثبوتية للاطفال اللاجئين وعدم توفرها مما يؤدي الى جيل ضائع بدون جنسية، فاشار إلى انعقاد اجتماع خبراء لتدراس هذه القضية وتفاذي هذا الموضوع (اعلان القاهرة حول الحق في الانتماء) وتقرر عقد اجتماع وزاري يشمل مجلس وزراء الداخلية العرب ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لتفعيل هذه القانونية. وفي الختام أكد أنه لا يوجد استراتيجيات عربية تعني باللاجئين في المنطقة.

→ السيدة/ كارولين بوب (IOM): أشارت إلى عدة نقاط (1) أن عدد المهاجرين الدوليين حول العالم هو 244 مليون، وأن الرقم الموجود بالعرض هو العدد التراكمي؛ (2) مشكلة توفير بيانات حول الهجرة، فلا يوجد هيئة احصائية عالمية لتزويد المنظمات بالبيانات والمعلومات ذات المصدقية، فهذه الارقام قائمة على عدد المسجلين في كشوف منظمة UNHCR؛ (3) لا يوجد تعريف موحد للهجرة: ..

ثالثاً: الجلسة الثانية:

تضمنت الجلسة الثانية عرضين، الأول حول " قانون وطني للجوء: ترف أم ضرورة؟؟" قدمته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والثاني حول " قضايا الهجرة ودور صندوق الأمم المتحدة للسكان"، ثم تلهم جلسة عصف ذهني ونقاش.

قدم الدكتور/ سامر حدادين، رئيس بعثة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بليبيا، عرض حول "أهمية وجود قانون وطني للجوء" وشدد على ضرورة التفريق بين التعريفات القانونية للتحركات البشرية، كما وتناول تاريخ التحركات عبر مختلف مداخل التراث بالإضافة إلى الأماكن المختلفة في الدول العربية. وأكد في مداخلة على أن المشكلة معقدة تتعدد فيها الأطراف وتضم العديد من الدول مما أنتج مبدأ تقاسم الأعباء فمن غير المقبول أن تستقبل دولة عربية واحدة تيارات الهجرة واللجوء وأن لا تتحمل باقي الدول الأعباء معها. وفي منطلق آخر أشار إلى المسؤولية الكبرى التي تقع على عاتق الدول المصدرة للأسلحة وأن تتحمل تكلفة ما فعلته في الدول التي أصبحت مصدرة للجوء. أما فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقيات فالمشكلة تكمن في العاملين في المراكز اللذين ليس لديهم أي معلومات حول هذه الاتفاقيات والتزام بلدانهم بها وبالتالي لا يتم تطبيق الاتفاقية على المستوى العملي.

وفي إشارة إلى الاتفاقيات الدولية فبالرغم من مشاركة العديد من الدول العربية في وضع اتفاقية 1951 لم تنضم لها أي دولة عربية في آسيا باستثناء اليمن، أما اتفاقية 1969 فقد انضمت لها جميع الدول العربية في إفريقيا ماعدا ليبيا، كما لم يقر مشروع الاتفاقية العربية حول اللاجئين لعام 1994.

وأشار إلى وجود غطاء دستوري حول عدم مشروعية إعادة اللاجئين السياسي في العديد من الدول العربية، كما يوجد العديد من المشاريع للتشريعات الوطنية التي تختص بتنظيم وضع اللاجئين. وشدد على أهمية السوابق القضائية لتأسيس أرضية حول وضع اللاجئين. ولسد الفراغ التشريعي ولكي يقوم القضاء بتطوير التطبيق للنصوص طبقاً للوضع الجديد.

وأعلن رفض المفوضية للاتفاقية المبرمة بين تركيا والاتحاد الأوروبي حول إعادة وذلك لمخالفتها مبدأ عدم العودة القسرية وأن كانت العودة ضرورة، فلا بد من ضمان سلامة الأشخاص. وأشار إلى أن مشكلة تضارب التعدادات الوطنية تعود لغياب الآليات أو المؤسسة التي تقوم بجمع البيانات والمعلومات حول اللاجئين.

أما العرض الثاني حول "قضايا الهجرة ودور صندوق الأمم المتحدة للسكان"، فقدّمه الدكتور/ عصام طه، صندوق الأمم المتحدة للسكان - مكتب الدول العربية، فقد تناول الجانب المعلوماتي لهذه القضية، فالهجرة كانت تعامل فيما قبل على أنها تحرك الريف للحضر ولكن اليوم تعقد الوضع فأصبح له تداعيات اقتصادية وسياسية. ومن هنا أصبح هناك التزام إقليمي بجعل قضية الهجرة قضية ذات أولوية في المنطقة العربية وكذلك الاعتراف بعلاقة الهجرة والتنمية المستدامة والتي سيتكاتف العالم للعمل عليها ومواجهة تحدياتها. وعلى صعيد أهداف التنمية المستدامة تمت الإشارة إلى قضية الهجرة ضمن الهدف

العاشر والذي تضمن غايات ركزت على ازالة الممارسات التمييزية بالاضافة الى اهمية العمل على تامين وسلامة وضع المهاجرين. وكذلك ضمن الهدف الـ 17 والذي ركز على اهمية بناء القدرات الدول لمواجهة التحديات الناتجة عن تيارات الهجرة.

وأوضح أن صندوق الأمم المتحدة للسكان عاد للعمل من جديد على ملف الهجرة من خلال بناء قدرات المؤسسات، بالاضافة إلى خدمات الصحة الانجابية، والعنف المبني على النوع الاجتماعي، وتطوير وتحسين الاليات الدولية والاقليمية لتحليل ونشر السياسات؛ فالصندوق يغطي الآن 15 دولة عربية من اجمالي 22 دولة. كما ينفذ الصندوق الان مشروع بالتعاون مع حكومة الدنمارك ويركز حول اهمية جمع وتحليل المعلومات ودعم الحوار حول السياسات الخاصة بالمهجرة.

مناقشة عامة

→ السيد/ سامر حدادين (UNHCR): أكد أن مشروع تحديث الاتفاقية العربية للاجئين تم احواله لمجلس وزراء العدل و الداخلية العرب. كما أن اعلان نيويورك الذي تم تمريره بالأغلبية والصادر في سبتمبر الماضي ركز على تيارات الهجرة المختلطة بالاضافة الى اللجوء، وانه يمر بليبيا لاسباب شرعية وغير شرعية من 300 الف الى 700 الف لاجئ ولذلك سميت هجرة مختلطة، فلا يجوز التعامل مع اللاجئين الذي يغامر بحياته من اجل نسبة ضئيلة من الامل على انه مجرم. وأكد على اهمية المسؤولية الدولية وان تتحمل الدول مسؤوليتها الوطنية سواء بالايجاب او بالامتناع.

→ السيدة/ سحر القواسمي (دولة فلسطين): أشارت إلى اهمية حرية التنقل بين الدول العربية وان الحدود كانت مفتوحة قبل الحرب العالمية الاولى، فإذا اردنا كعالم عربي تبني تشريعات او سياسات وطنية لابد ان يكون لدينا رؤية لاهمية هذا التشريع بالاضافة الى اهمية ضمان حق العودة.

→ السيدة/ وفاء يعقوب (المملكة الأردنية): أكدت ان هناك جدال دائم بين الامن والالتزامات الدولية ودلت على ذلك بتبنى البرلمان الفرنسي لقانون يجيز سحب الجنسية من المتجنس الذي يثبت انتمائه لكيانات ارامية. وشددت على اهمية دعم الدول لمشروع البيانات والمعلومات وتسالت عن كيفية استفادة الاردن من هذه المشروعات!!.

→ السيد/ عبد المجيد طقيش (جمهورية الجزائر): أكد على ضرورة العمل على استراتيجية عربية وليس وطنية، وان الجزائر عانى فيما مضى من آثار هجرة الادمغة، وطالب بتوضيح العلاقة بين الهجرة والتنمية في الدول المصدرة والمستقبلة، وما هي الاجراءات المتخذة للحد من اجراءات الهجرة!!.

→ السيد/ سامر حدادين (UNHCR): اكد على عدم الزامية اعلان نيويورك للدول التي لم توقع عليه، وتسأل حول الحاجة إلى اتفاقية عربية!، وأشار الى ان القانون الدولي هو لخدمة الدول وليس الاشخاص، كما

ان القانون الدولي يخدم النظام العام والوطني، واطاف الى ان الدول الاوروبية تستعين بالمنظمات الدولية عند وضع السياسات الخاصة بالهجرة واللجوء اما الدول العربية فلا تستعين بهم.

رابعاً: الجلسة الثالثة:

تضمنت الجلسة الثالثة عرض ورقة سياسات حول " الهجرة الدولية والتحركات السكانية في المنطقة العربية: دور البرلمانين والمجالس التشريعية" قدمها الدكتور/ أيمن زهري.

علق الدكتور أيمن على المدخلات السابقة بوجود مشكلة حقيقية في المصطلحات سواء على مستوى الادبيات او على مستوى صانعي السياسات، فضلاً عن مشكلة البيانات. ثم تابع بتقديم ورقة السياسات التي تهدف لالقاء الضوء على بعض القضايا المتعلقة بالهجرة الدولية، فالبرغم من كثرة الادبيات التي تؤكد على ايجابيات الهجرة وعلاقتها بالتنمية، الا انه هناك سلبيات عديدة كالاتجار بالبشر واللجوء والهجرة غير النظامية وتغيير التركيبة الديموغرافية. وتطرق في مداخلته الى تعريف الهجرة، والهجرة الدولية، والهجرة القسرية، والهجرة الداخلية، والنزوح، والهجرة الشرعية/ النظامية، والهجرة غير الشرعية/ غير النظامية او غير القانونية، والعمالة الوافدة، والتحركات السكانية. وعرج على الهجرة الدولية في اهداف التنمية المستدامة والتي بدء نفاذها منذ يناير 2016، فبالرغم من عدم تخصيص هدف مستقل للهجرة الدولية، الا انها ظهرت في 6 اهداف من الاهداف ال 17، فالهجرة مرتبطة بكافة أنشطة الدولة وتوجد في خطط معظم وزارات الدولة وهكذا يمكن ادماجها في العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. كما ان تشريعات وسياسات الهجرة تختلف تماما طبقاً لحالة كل دولة وللتيار السائد في الهجرة فالمنطقة العربية تعد منطقة ارسال واستقبال ومنطقة عبور، فمثلا دول الخليج دول استقبال، ومصر دولة ارسال، والاردن دولة ارسال واستقبال.

ثم تناول موضوع السكان والهجرة في المنطقة العربية، حيث ارتفع عدد السكان في العالم العربي الى 393 مليون نسمة 2015 بنسبة نمو بلغت 3.32%، ويشكل بذلك سكان العالم العربي 5.3% من جملة سكان العالم لعام 2015. ولقد تركزت اكبر نسبة من المهاجرين في دول مجلس التعاون الخليجي، وبلغ عدد المهاجرين للوطن العربي 34.8 مليون مهاجر عام 2015. وطالب بضرورة ان تقوم الدولة بتوفير البيانات اللازمة والا سيضطر الباحث الى استخدام البيانات الدولية والتي في بعض الاحيان لا تعكس متطلبات الدولة.

اما في موضوع الهجرة القسرية واللجوء، فلقد بلغ عدد اللاجئين 8.4 مليون عام 2015، يتواجد معظمهم في بلدان المشرق العربي، ويمثل اللاجئون الفلسطينيون النسبة الغالبة من اللاجئين في المنطقة بعدد يقدر

بـ 5.6 مليون لاجئ يلهم اللاجئين السوريون بعدد يقدر بـ 6 مليون لاجئ يتركز غالبيتهم في الاردن ولبنان وتركيا والعراق واوربا، كما لا توجد احصاءات مؤكدة حول اعداد النازحين التي تقدر بـ 7 مليون نازح. كما عدد اهم القضايا المرتبطة بالهجرة الدولية في المنطقة العربية، وهي: الهجرة والتنمية، نزيف العقول، مخاطر الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، الهجرة والتركيبية السكانية، الهجرة وحقوق الانسان، وقصص البيانات. وتناول في الختام دور البرلمانين، ولخصه في 5 ادوار هامة، وهي: الدور التشريعي، والدور الرقابي، والدور التمثيلي، والدور السياسي، والدور الريادي؛ ثم ركز على خصائص السياسات الناجحة، ومنها: التي تراعي سيادة مبدأ المعاملة بالمثل، وتلتزم بمنهج حقوق الانسان، وتراعي التنوع والتعدد وقبول الاخر، وتنظر للهجرة نظرة ايجابية، وترتكز على تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة، وتستند إلى توافق مجتمعي.

مناقشة عامة

→ السيدة/ هالة أبو علي (رئيس منتدى البرلمانين العرب): تساءلت حول مشكلة عدم توفر بيانات؟؟ ام منع تداولها؟؟

→ السيدة/ وفاء يعقوب (المملكة الأردنية): طالبت فيما يخص نقطة دور البرلمانين باضافة القوانين الهامة التي يجب ان يعمل عليها البرلمانين، ودور البرلمانين في تشكيل الشبكات الاقليمية والدولية لتبادل الخبرات.

→ الدكتور/ ايمن زهري (خبير في الهجرة): اشاد بقوانين الاحصاء العربية، وطالب بوضع تشريع لنشر هذه البيانات، وان لدى الدول العربية تشريعات كاملة حول من يجمعها ومن ينشرها ولكن المشكلة في التطبيق.

→ السيدة/ وفاء يعقوب (المملكة الاردنية): أكدت أن هناك العديد من القوانين الاقليمية والوطنية يمكن ان تكون نموذج يحتذى به في الدول العربية، كما طالبت بوضع قوانين اخري لتسهيل دخول رؤوس اموال المغتربين، وخفض كلفة التحويلات للمنتسبين في الخارج، واقترحت انشاء شبكة برلمانية للهجرة.

→ السيدة/ سوسن المجالي (المملكة الاردنية): تساءلت هل تعريفات الهجرة التي وردت بالعرض معتمدة من قبل اي جهة دولية ام لا. وأشارت ان ورقة السياسات لم تتطرق لدور البرلمانين في وضع سياسات الهجرة، ووافقها الدكتور ايمن، وطلبت وضع مقترح عملي لاخته لبرلمانات دولهم للعمل عليه.

→ الدكتور/ سامر حدادين (UNHCR): أكد أن جزء اسامي من عمل المفوضية هو مساعدة الدول على وضع قوانين وتشريعات خاصة باللجوء ويأتي ذلك تحت بند توفير الحماية الدولية للاجئ. كما اقترح قيام جامعة الدول العربية بوضع مبادي عامة وموحدة.

→ الدكتورة/ هدي رشاد (مدير مركز البحوث الاجتماعية- الجامعة الامريكية بالقاهرة): أكدت أن موضوع الهجرة وتحدياتها يجب ان يلقي الاهتمام المطلوب من البرلمانيين، فمن الصعب كمنتدى المساهمة في التشريع، ولكن بالامكان اعطاء امثلة اكثر وضوحا تمكن البرلمانيين في الدول الاخرى الانتباه عليها، واقترحت توزيع ورقة السياسات على الحاضرين لوضع ملاحظاتهم ومعرفة هل وجود سابقة بالبرلمانات في هذا الموضوع علي سبيل المثال موضوع التحويلات، واخذ الوقت المناسب للرد بمقترحاتهم قبل اصدار الورقة.

اليوم الثاني - الأربعاء 21 ديسمبر 2016م

خامساً: الجلسة الرابعة:

تضمنت الجلسة كلمة لسعادة السيد/ جمعه الكعبي، عضو مجلس الشورى بمملكة البحرين، وكلمة للسيدة/ هالة أبو علي، رئيس منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية، وعرض حول جهود جامعة الدول العربية في مجال الهجرة واللجوء قدمته السيدة/ لبي عزام، إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة.

في بداية كلمته توجه سعادة السيد/ جمعه محمد الكعبي، عضو مجلس الشورى بمملكة البحرين، بالترحيب بالحضور وشكر المنظمين لهذه الورشة، وطالب بترجمة نتائج ومخرجات اجتماع شرم الشيخ 8-9 نوفمبر 2016 لخدمة الشعوب في مجال التنمية والسكان، وشدد على دور البرلمانيين في الدفع بتحقيق اهداف التنمية المستدامة في المنطقة، ودمج جهود التنمية المستدامة ضمن جهود الاعداد للدول التي مزقتها الحروب، ووضع تشريعات تعزز الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. (مرفق الكلمة).

وركزت الدكتورة/ هالة ابو علي، رئيس منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية، في كلمتها على دور البرلمانيين في معالجة قضايا الهجرة في الدول العربية، فهناك دور تشريعي يتلخص في العمل على اتساق القوانين والتشريعات فيما يخص اللجوء والنزوح مع الاتفاقات الدولية، واشارت الى وجود مسودة حول الموقف العربي بجامعة الدول العربية وطالبت بتوزيعها والعمل على ادماجها في التشريعات بشكل او باخر، وكذلك مشروع الاتفاقية العربية المحدثه وطلبت حث السلطة التنفيذية على قبولها من حيث

المبدأ وذلك تمهيدا للتصديق عليها فيما بعد. كما وأكدت على الدور الرقابي حيث ضمت صوتها للسيد/ جمعه الكعبي، وتابعت اننا كدول عربية لم نحقق غير هدف واحد من اهداف الالفية، وطالبت السلطة التنفيذية بتقديم تقارير دورية لمتابعة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030 وبشكل خاص ما يتعلق بقضية الهجرة بل وكل ما يخص القضية السكانية والتنمية المستدامة، وطالبت الدول بوضع استراتيجية عربية للهجرة والتنمية. وعلقت على موضوع تداول المعلومات وخطط تداولها، وأشارت في عجالة الى مداخلة الدكتور/ ايمن زهري، وأكدت أن الحكومة والتنفيذيين لديهم خطة واضحة لتداولها، ومن الممكن أن يطالب البرلمان الاجهزة المختلفة للدولة في توحيد التعريفات والارقام. أما على صعيد الدبلوماسية الشعبية فأشادت بفكرة السيدة/ وفاء يعقوب بخصوص تبادل الخبرات على المستوى العربي فيما يتعلق بقضايا الهجرة، واقترحت وجود تبادل دولي او عمل (Lobbying) ضغط على الساحة الدولية. وأكدت على ضرورة وجود ممثلين عن الجاليات في الخارج والنظر في القضايا ذات العلاقة كتسهيل التحويلات النقدية واستخدامهم في الدعم الداخلي وليس بالضرورة ان يكون هذا الدعم مادي ولكن من الممكن أن يكون تقني كتحسين التعليم والخدمات الصحية.

وقدمت السيدة/ لبنى عزام، إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة، عرضاً حول جهود جامعة الدول العربية في مجال الهجرة واللجوء، وأكدت على ان المنطقة العربية تعد منطقة منشأ وعبور ومقصد، كما هي المصدر والمستضيف الاول للمهاجرين قسراً حيث تقع فيها ثلث النزاعات ويمثل اللاجئين في المنطقة 52.2% من مجموع اللاجئين في العالم. وتتمثل جهود الجامعة العربية في توفير إطار للدول العربية للتعاون بشأن القضايا المتعلقة بالهجرة عن طريق اجهزتها المختلفة كمجلس الجامعة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجالس الوزارية المتخصصة، والامانة العامة. كما وأشارت الى انشاء عملية تشاور اقليمية عربية حول الهجرة، والتي عقدت الى الان اجتماعيين عاديين واجتماع استثنائي، كما والى تنظيم اجتماعات للمجموعة العربية للاتفاق على موقف عربي موحد وارساله للامم المتحدة بالتعاون مع وزارات الخارجية. أما فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة 2030 فأكدت أن قضية الهجرة تم ذكرها بشكل صريح في الهدف الـ 10 في حين أن قضايا اللجوء لم يتم الاشارة اليها، ولم يتم الاستجابة لنداءات الامانة العامة بهذا الخصوص، وتم الاشارة اليها بطريقة ضمنية ضمن كل اهداف التنمية تحت مسمى الفئات الهشة. واستعرضت دور عملية التشاور في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة، ووضحت ان خطة العمل تشمل تنظيم ندوة تعريفية لرفع الوعي بالاهداف المتعلقة بالهجرة في خطة التنمية، وتخصيص بند على جدول اعمال الاجتماعات العادية لعملية التشاور، كما ويتم الاستعانة بالاسكوا لتقديم الدعم الفني اللازم للدول الاعضاء لدى تنفيذها للاهداف المتعلقة بالهجرة كالجبهة المسؤولة من الامم المتحدة بتنفيذ

اجندة التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية. ووضحت اليات التعاون مع المنظمات الدولية كمجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية ولجنة التنسيق العربية الافريقية ومجموعة العمل بين الامانة العامة والاتحاد الاوروبي. كما اشارت الى التواصل مع المغتربين العرب، والى التقارير والدراسات التي اصدرتها، واشراك المغتربين في عملية التنمية في المنطقة، وبرامج بناء القدرات للمسؤولين بالدول العربية، وقواعد بيانات الهجرة المتمثلة في مشروع المسح الاحصائي المتوسطي حول الهجرة الدولية.

مناقشة عامة

→ السيد/ رعد الدهالكي (دولة العراق): طالب بوجود تحالف دولي أو عربي للقضاء على فكر داعش وبوضع اسس للدفاع عن المهجرين.

→ السيدة/ سحر القواسمي (دولة فلسطين): طالبت بوجود دور اقوي للجامعة العربية في قضايا اللاجئين العرب باوروبا وان يكون للقضية الفلسطينية وجود ضمن هذا الدور، وبتحديث اليات الجامعة العربية لتتواكب مع ديناميكيات العالم الحالي، وأكدت وجود عدة أدوار يمكن أن يلعبها البرلمانين غير المناصرة والlobbying كخلق رأي العام بما يمثل ضغط.

→ السيدة/ وفاء يعقوب (المملكة الاردنية): أبدت أسفها على غياب القضايا العربية لدى صانع القرار في الامم المتحدة. أما فيما يخص ازمة اللاجئين فاكدت أن العالم ادار ظهره للوطن العربي في ادارته لازمة اللاجئين، ويجب على البرلمانين الضغط من اجل تخصيص الموازنات فيما يخص هذه البرامج والمشاريع. وطالبت الامانة العامة لجامعة الدول العربية باعطاء مساحات ونشاطات خارج دولة المقر بمصر، وبوضع بند خاص يعطي المغتربين حق التصويت في الخارج او تمثيل المغتربين في البرلمان، فليس كل الدول تعطي هذا الحق لمواطنيها.

→ السيد/ حمود اليحيائي (سلطنة عمان): طرح مجموعة من الاسئلة حول كيفية انتخاب الجاليات من الخارج؟؟ وهل هناك مشاركة برلمانية في الامم المتحدة؟؟ وهل يوجد طرق اخري ليكون للبرلمان دور في حث الدول على التصديق على الاتفاقيات؟؟ ما هي مخرجات مؤتمر العلماء العرب المغتربين؟؟ وما هي متابعاته وما مدى جدواها؟؟

→ السيدة/ ليني عزام (جامعة الدول العربية): تساءلت حول عدد اللاجئين اليمنيين وهلى يوجد احصائية باعدادهم؟؟، وتابعت نحن لدينا اتفاقية دولية في حين يفترض ان الاتفاقية العربية تاتي ببند اشد من الاتفاقية الدولية، وبالرغم من ذلك هناك كثير من الاتفاقات العربية التي وقعها الدول ولم تدخل حيز التنفيذ، لذا وجب التركيز على خلق راي عام عربي لحشد التوقيع على الاتفاقية العربية. أما فيما

يخص الازمة السورية فتساءلت حول وجود الية لتفعيل الدور العربي للدول التي يختلف معها؟؟ كما رحبت بطلب السيدة وفاء بخلق مساحات ونشاطات خارج دولة المقر.

→ الدكتورة/ هدي رشاد (مركز البحوث الاجتماعية- الجامعة الامريكية بالقاهرة): أشارت إلى أن مداخلات الامس سيطرت عليها مناقشة وضع اللاجئين، واقترحت البدء في مناقشة سياسات الهجرة ووضع الهجرة مع التركيز على 3 موضوعات اساسية، أولها: اللاجئين في العالم العربي بصفتهم جزء صغير من الهجرة القسرية، ثانيها: الهجرة والتنمية (الطبيعة الخاصة للعمالة الوافدة) كيفية ادماج الهجرة في الخطط التي التزمت بها الدولة، ثالثها: الاقليم العربي والعالم (المهاجرين في دول العالم والاستفادة منهم، هل نحن لدينا رؤية خاصة او توجس لتفسير الاتفاقيات الدولية وما هي الاشياء التي نحاول ان تكون لدينا وجهة نظر بخصوصها؟؟.

→ السيد/ مروان الحمود (الامين العام لمنتدى البرلمانين العرب): أكد أن قضية الهجرة أضحت موضوع الساعة، فالاردن اول من تاجر بالهجرة، وأشار الى دور المنتدى في ضبط وحث الدول على اخذ موقف من الهجرة، فالمجتمع الدولي لم يقدم ما يجب عليه ان يقدمه، وأشار الى القضية اليمينية والقضية الفلسطينية. واجاب على استفسار وفد سلطنة عمان حول موضوع النظام الداخلي، حيث تم التحادث بشأنه لمدة أكثر من عامين وارساله الى كل رؤساء مجالس النواب في الدول العربية رسمياً وارساله من خلال السفراء العرب حتي من رفضوا الموضوع من حيث المبدأ، وجاءت الردود من دول عديدة وتم التعديل على النظام الاساسي وفق المقترحات، حتى ليبيا وقطر الراضين الانضمام تم اعطائهم مهلة 6 اشهر للرد والدراسة، واعطيت الرئاسة لمصر ومجلس الادارة لـ 5 دول. وأكد أنه لا يوجد ما يمنع ان يتم اقتراح تعديل على النظام الاساسي للمنتدى من خلال كتاب رسمي يوجه للأمانة العامة للمنتدى. ونوه إلى الدور الهام للبرلمان العربي في حث المجالس بالدول العربية فيما يخص السياسات او الإستراتيجيات.

→ السيدة/ سحر القواسمي (دولة فلسطين): اقترحت قيام البرلمانين بوضع مشروع قانون يقدم كمساعدة للجامعة العربية، ويتبناه المنتدى البرلمانين خاص باللجوء والعمالة الوافدة.

→ السيد/ عبد المجيد (الجمهورية الجزائرية): اقترح قيام أعضاء كل دولة بمقارنة القوانين الصادرة في بلدهم مع البلدان الأخرى لتبادل الأفكار والحلول، بالإضافة إلى استضافة رؤساء اللجان القانونية لمساعدتهم في التشريع.

→ السيدة/ هالة ابو علي (رئيس منتدى البرلمانيين العرب): اجابت على استفسار وفد الاردن حول حق التصويت للمغتربين بالخارج، وأشارت ان النظام البرلماني المصري لديه نظام فردي وقوائم، ويجب ان يكون لدى معدي القوائم ممثل عن المغتربين بالخارج ويتم الانتخاب على القائمة ككل، وللجاليات الحق في التصويت في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية او الاستفتاء بشكل عام. اما بخصوص اختيار مصر كمقر لعقد ورشات التدريب فذلك اسهل لوجيستيا وماديا ولائها دولة المقر والجامعة الامريكية بالقاهرة وأكدت أن حق الرد مكفول لممثلي الجامعة العربية، كما ضمت صوتها للسيد/ مروان الحمود لتخصيص 5 دقائق لعمل عرض عن المنتدى ودعوة البرلمانات العربية المختلفة للانضمام له.

→ السيد/ حمود النحياي (سلطنة عمان): تساءل حول موعد اجتماع البرلمان العربي المقبل؟؟ وأكد أن وفد سلطنة عمان قدم ورقة متكاملة امام مجلس التعاون الخليجي للانضمام لمنتدى البرلمانيين العرب، وتم الموافقة من حيث المبدأ ولكن طالب بتعديل بعض النقاط بالنظام الاساسي حتى تنضم الدول الخليجية الأخرى.

→ السيدة/ لبنى عزام (جامعة الدول العربية): أشارت إلى نجاح الجامعة في رفع موقف عربي موحد لدى الامم المتحدة، وأوضحت أن مشاركة الدول العربية في المشاورات الاقليمية كانت ضعيفة للغاية في حين أن الجامعة العربية لها صفة مراقب وحق التصويت يعود فقط للدول الاعضاء. كما تقوم الجامعة العربية بتنسيق الجهود والمشاركة. أما فيما يخص موضوع عقد نشاطات خارج دولة المقر، فأوضحت أن الدول العربية الراغبة في الاستضافة قبل عام 2011 كانت تتقدم بكتاب رسمي للجامعة، ولكن نظراً لضيق ومحدودية ميزانية الامانة العامة فجرى عقد الاجتماعات بدولة المقر. أما فيما يخص الاتفاقيات العربية لتتناسب أكثر مع منطقتنا، فأشارت إلى أن هناك قانون استرشادي لمكافحة الاتجار بالبشر، واشادت باقتراح السيدة/ سحر القواسمي، وأكدت أن إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة ستقوم بالترويج له من خلال عمليات التشاور الاقليمية.

سادساً: الجلسة الخامسة:

الجلسة الخامسة: انقسمت إلى قسمين، القسم الأول تضمن مجموعات عمل حول التشريعات والقوانين ومدى اتساقها مع الاتفاقيات الدولية؛ حيث اخذت كل مجموعة عمل ورقة تتضمن بعض التشريعات الوطنية في الدول العربية وما يقابلها من الاتفاقيات الدولية وتم حذف اسماء الدول حتى يتم تناول النصوص القانونية من وجهة نظر تقنية باحته وبشكل محايد، على ان تقوم المجموعات بوضع قوانين تتناسق مع الاتفاقيات الدولية او تعديل القوانين الموجودة.

مجموعة العمل الاولى:

- البند الأول: لا يوجد توضيح لاحقية اعطاء جنسية الزوجة للزوج عديم الجنسية (اقتراح تعديل) استبدال كلمة اللقيط بكلمة مجهول النسب / في العراق يطلق عليه (كريم النسب)
- البند الثاني: يجب اضافة بنود متعلقة بانواع اللجوء مثل اللجوء القسري وعدم تحديدها باللجوء السياسي، واطافة بند يتعامل مع حالات عديمي الجنسية.
- البند الثالث: كيفية التعامل مع ضحايا الاتجار بالبشر بشكل يحمي حياة المجني عليه المقيم في دولة غير دولته في قضايا الاتجار بالبشر

مجموعة العمل الثانية:

- 1- المواطنة: طرحت المجموعة تعديل على المادة الخاصة بمنح الدولة المرأة حق المواطنة بشكل مساوي لحق الرجل في منح الجنسية لاطفالهم.
- 2- اللاجئ: لا يحق بأي حال من الاحوال ان يسلم او يطرد لاجئ يخشي ان يضطهد بسبب دينه او جنسيته او الانتماء لمجموعة اجتماعية بسبب معتقداته السياسية يتمتع قانونياً بحق اللجوء (نص 4)
- 3- الاتجار بالبشر: التعريف الدولي للاتجار بالبشر تم تبنيه، التحدث عن لجنة لتقييم الاتجار بالبشر (توجد بالاردن ومصر)، نص خاص بالتشريع الوطني لعمالة الاطفال والاتجار بهم: تجريم عمالة الطفل تحت سن ال 18 عام
- 4- العمالة المهاجرة/ الوافدة: اشارت المجموعة الثانية إلى ان القانون المنظم يفتقر إلى آليات الحماية للعمالة المهاجرة.

وأضاف السيد/ عبد المجيد طقيش (الجمهورية الجزائرية): قضية الاطفال السوريين والاطفال غير المسجلين وخلق جيل من عديبي الجنسية/ المقترح اعطاء حق الجنسية للبلد المقيمين بها وقامت بها بعض دول الخليج كسلطنة عمان، واكد على تطابق تعريف الاتجار بالبشر مع القانون الجزائري.

أما القسم الثاني فتضمن مسح حول الاتفاقيات الدولية لتنظيم الهجرة واللجوء وتم خلاله تقديم مسح حول الاتفاقيات الدولية و الاقليمية المنظمة للهجرة واللجوء وموقف الدول العربية منها سواء بالانضمام او التحفظ. ومن ثم تم عرض التشريعات التي تتقاطع مع الموضوعات الخاصة بالهجرة واللجوء من: تشريعات خاصة بمنح الجنسية، قانون العمل، قانون منظم لدخول الاجانب، القانون مكافحة الاتجار بالبشر، والقوانين المنظمة لمشاركة السياسية للمغتربين بالخارج. تجدر الاشارة هنا ان اغلب الدول العربية تعاني من فراغ تشريعي فيما يخص تنظيم اوضاع اللاجئين، وتعد الدولة العربية الوحيدة التي لديها قانون ينظم اللجوء هي السودان وتعمل كل من موريتانيا واليمن على إصدار قانون منظم.

سابعاً: الجلسة الختامية:

تضمنت هذه الجلسة كلمة للسيد/ محمد الصمادي، المنسق الاقليمي لمنتدى البرلمانين العرب للسكان والتنمية، وكلمة للسيدة/ شعاع الدسوقي، مستشار ادارة الدراسات والبحوث السكانية، وكلمة للدكتورة/ هدي رشاد، مدير مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الامريكية بالقاهرة، حيث توجهوا بالشكر لجميع الحضور ولمن ساهم في التحضير والاعداد لهذه الورشة، كما قام منسق المنتدى بتقديم عرض مختصر حول انجازات المنتدى مع قرب انتهاء عامه الاول، وقامت الدكتورة هدي رشاد بالتنويه حول المواضيع التي ستتناولها الورشتين المقبلتين والمزمع عقدهما خلال النصف الاول من عام 2017.

➤ أولاً: خلفية حول الاجتماع والمشاركين

صدرت هذه التوصيات عن ورشة التدريب حول "الهجرة الدولية والتحديات السكانية في المنطقة العربية" التي نظمتها إدارة الدراسات والبحوث السكانية/ القطاع الاجتماعي- جامعة الدول العربية بالتنسيق والتعاون مع الأمانة العامة لمنتدى البرلمانين العرب للسكان والتنمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، ومركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية وبدعم من الصندوق الإنمائي الياباني، في الفترة من 20 – 21 ديسمبر 2016 بالقاهرة/ جمهورية مصر العربية. وبمشاركة برلمانيون من 7 دول عربية.

وثأني هذه الورشة في إطار مشروع دعم منتدى البرلمانين العرب للسكان والتنمية، وتنفيذاً لخطة العمل التي إعتمدها الأمانة العامة لمنتدى البرلمانين العرب في الاجتماع الأول لجمعيتها العمومية والذي عُقد في الفترة من 26-27 يناير/ كانون الثاني 2016 بمدينة عمان/ المملكة الأردنية الهاشمية، والمتضمنة عقد عدد من ورشات العمل للتوعية وتبادل الرأي ولبناء قدرات السادة البرلمانين العرب في مجال قضايا السكان والتنمية خلال العامين المقبلين.

وأكد السادة المشاركون من البرلمانات العربية على ان استتباب الامن والسلم ونجاح الجهود التنموية هي الركائز الاساسية في الدول العربية لمواجهة تحدي الآثار السلبية للهجرة وتعظيم فائدها.

➤ ثانياً: توصيات توجه لمنتدى البرلمانين العرب للسكان والتنمية

1. مطالبة المجتمع الدولي بالقيام بالتزامته ومسؤولياته اتجاه الدول في ما يخص تحديات الهجرة واللجوء وتحفيز الدول العربية لمساندة الدول المستقبلية للهجرة القسرية في المنطقة من مبدأ تقاسم الاعباء.
2. دعوة البرلمانات العربية للعمل على ادماج قضايا الهجرة بكافة اشكالها في التنمية والسياسات والخطط والبرامج القطاعية.

3. الدعوة على المستوى الاقليمي والدولي للاستثمار في إيجاد حلول لاستتباب السلم والامن وتدعيم الدبلوماسية الوقائية في الدول التي تصدر اللاجئين لتمكينهم من العودة اليها.
4. العمل على حث البرلمانات العربية للانضمام للمنتدى.

➤ توصيات خاصة بالسادة البرلمانيين على المستوى الوطني

5. حث الدول على مأسسة العمل في الدول لغايات تنظيم عملية الهجرة واطلاع اللاجئين بما ينسجم مع الالتزامات الدولية.
6. دعوة البرلمانيين للعمل على اتساق القوانين والتشريعات الوطنية مع الاتفاقيات والتعهدات الدولية خصوصاً تلك المتعلقة بحقوق الانسان.
7. حث الدول على المصادقة على مشروع تحديث الاتفاقية العربية لتنظيم اوضاع اللاجئين بعد اعتمادها من مجلس جامعة الدول العربية.
8. حث الدول للعمل على ايجاد آلية لجمع وتحليل البيانات والمعلومات الخاصة بالهجرة والهجرة القسرية واللجوء.
9. حث الدول للالتزام والعمل على تحقيق اهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة واللجوء؛
10. حث الدول على تأمين موازنات لتنفيذ مشاريع وبرامج بناء قدرات خاصة بالهجرة؛
11. مطالبة الجهاز التنفيذي بتقديم تقارير دورية لمتابعة اهداف التنمية المستدامة الخاصة بقضايا الهجرة وقضايا السكان بشكل عام.
12. مراقبة اوضاع اللاجئين بما يتناسب مع الاتفاقيات الدولية.
13. نقل نتائج الورش التدريبية إلى اللجان المتخصصة في البرلمانات.

➤ توصيات لجامعة الدول العربية

14. دعوة جامعة الدول العربية من خلال إدارة شؤون اللاجئين لعقد ورشات عمل لبناء قدرات السادة البرلمانيين العرب تكون أكثر تخصصاً في مجال الهجرة القسرية واللجوء.
15. دعوة جامعة الدول العربية لمساندة الدول في وضع استراتيجيات وطنية للهجرة واللجوء وانعكاسها على التنمية.
16. تطوير نموذج لتشريع وطني في الهجرة وآخر في اللجوء.
17. انشاء تحالف او ائتلاف عربي دولي للقضاء على الفكر الارهابي.
18. استخدام تعريفات واضحة وموحدة وارقام متسقة لجوانب الهجرة المختلفة واللجوء في تداولات ووثائق جامعة الدول العربية.
19. تعزيز الجانب الاعلامي لدى جامعة الدول العربية بما يخص ايصال جهودها الى المحافل الدولية والدول الاعضاء.

انتهى

كلمة

سعادة السيد جمعة محمد الكعبي
عضو مجلس الشورى بمملكة البحرين

خلال الورشة التدريبية الثانية

حول الهجرة الدولية والتجركات السكانية في المنطقة العربية

جمهورية مصر العربية – القاهرة

20-21 ديسمبر 2016م

الإخوة والأخوات...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

في البداية اسمحوا لي أن أعرب لكم عن خالص الشكر والتقدير لجهودكم المخلصة في إقامة هذه السلسة من الورش التي تهدف إلى تعزيز معارف البرلمانيين في ما يخص قضايا التنمية والسكان في الوطن العربي، مشيدين في هذا الصدد بنتائج ورشة العمل التي عقدت في مدينة شرم الشيخ نوفمبر الماضي، متطلعين إلى أن تسهم جهودنا جميعا في ترجمة هذه النتائج وتفعيلها بالشكل الذي يصب في خدمة شعوب بلداننا في الشأن المتعلق بالتنمية والسكان.

الإخوة والأخوات...

باتت قضايا التنمية والسكان في البلدان العربية محل اهتمام القيادات لما تمثله من أهمية كبيرة في حياة الشعوب، لذا يتوجب علينا كبرلمانيين أن ندرك أهمية الدفع بعملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة، كما أن علينا واجب مواجهة التحديات التي تتطلب العمل على صوغ ومتابعة وتقييم سياسات متكاملة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية لضمان التوصل إلى تنمية عادلة مستدامة تشمل جميع السكان في المنطقة العربية، حيث أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تشدد على مبدأ التكامل بين كل أبعاد التنمية.

ونود الإشارة هنا أن الصراعات السياسية التي تشهدها بعض البلدان العربية تقوض مسيرة التنمية، فهناك بلدان عربية تعاني من حروب أو نزاعات، فيما عشرات ملايين الأشخاص هم لاجئون أو نازحون داخلياً، ويفتقر كثيرون إلى الحاجات والحقوق الأساسية على مستويات مختلفة، والبلدان العربية التي لا تعيش نزاعات داخلية تجاور بلداناً تعاني من عدم استقرار كبير، مما يقوّض الميزات المرتقبة للتعاون الإقليمي والدور الحاسم الذي يمكن أن يؤديه في تعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وعليه يتطلب الأمر دمج مبادئ التنمية المستدامة ضمن جهود الإغاثة وإعادة الإعمار للدول العربية التي مزقتها الحروب .

الإخوة والأخوات...

ختاماً، لا بد من التأكيد على أهمية العمل الجاد والمتواصل، وحشد جميع الوسائل اللازمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ضمن أبعادها الثلاثة للتنمية المستدامة، البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، مؤكداً كذلك على أهمية وضع تشريعات تعزز من تنفيذ هذه الأبعاد ، لتنعم الشعوب بالرخاء والاطمان بالازدهار .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،



THE AMERICAN
UNIVERSITY IN CAIRO
Social Research Center



منتدى البرلمانين العرب للسكان والتنمية
ورشة التدريب حول " الهجرة الدولية والتحركات السكانية في المنطقة
العربية

فندق الريتز كارلتون - القاهرة/ جمهورية مصر العربية

(٢٠-٢١ ديسمبر/ كانون اول ٢٠١٦)

جدول الأعمال

➤ اليوم الأول: الثلاثاء (٢٠١٦/١٢/٢٠)

التسجيل	٩:٣٠ - ٩:٠٠
افتتاح ورشة	١٠:٠٠ - ٩:٣٠
قضايا الهجرة والهجرة القسرية (اللجوء والنزوح) والأوضاع الإنسانية في الدول العربية	١١:٣٠ - ١٠:٠٠
كارولين بوب- منظمة الهجرة الدولية	١٠:١٥ - ١٠:٠٠
السيد قيدير ايوب- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	١٠:٣٠ - ١٠:١٥
مناقشة وعصف ذهني	١١:٣٠ - ١٠:٣٠
استراحة	١٢:٠٠ - ١١:٣٠
قضايا الهجرة واللجوء في المنطقة العربية والفضاء المتاح لعمل البرلمانين لدعمها	١٣:٣٠ - ١٢:٠٠
الدكتور سامر حدادين - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	١٢:٣٠ - ١٢:٠٠

رفع القدرات المؤسسية والمعلومات للتعامل مع قضايا الهجرة
بأنواعها في الدول العربية (صندوق الأمم المتحدة للسكان)
مناقشة وعصف ذهني

١٢:٤٥ - ١٢:٣٠

١٣:٣٠ - ١٢:٤٥

استراحة عداء

١٤:٣٠ - ١٣:٣٠

أولويات سياسية للهجرة واللجوء في المنطقة العربية

١٦:٠٠ - ١٤:٣٠

استعراض ورقة سياسات للهجرة واللجوء، الدكتور/ ايمن زهري

١٥:١٥ - ١٤:٣٠

مناقشة وعصف ذهني

١٦:٠٠ - ١٥:١٥

➤ اليوم الثاني: الأربعاء (٢٠١٦/١٢/٢١)

طاولة نقاش مستديرة و مجموعات عمل حول دور منتدى البرلمانين
العرب للسكان والتنمية في تحسين واقع الهجرة واللجوء على المستوى
الإقليمي والوطني

١١:٣٠ - ٩:٣٠

دور البرلمانين في معالجة قضايا الهجرة في الدول العربية-

٩:٤٥ - ٩:٣٠

د. هالة أبوعلی

١٠:٠٠ - ٩:٤٥

جهود جامعة الدول العربية في مجال الهجرة واللجوء

ادارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة

قوانين وتشريعات الهجرة واللجوء ومدى اتساقها مع الاتفاقيات الدولية

١١:٣٠ - ١٠:٠٠

ادارة الدراسات والبحوث السكانية- مجموعات عمل

استراحة

١٢:٠٠ - ١١:٣٠

الطريق إلى الأمام

١٣:٠٠ - ١٢:٠٠

الدكتور/ محمد الصمادي، منسق منتدى البرلمانين العرب للسكان

والتنمية

استخلاصات الورشة

ملاحظات ختامية